

العملية التركية توحد خطاب أكراد سوريا

دمشق - وُجِدَ الحرب التي شنتها تركيا ضد قوات سوريا الديمقراطية ووحدات حماية الشعب الكردية، ملامح المجتمع الكردي في سوريا، وأخذت التباين والخلافات التي تعصف، بحيث بدأ أن الجسد السياسي الكردي ينطق لغة واحدة يعبر عنها حزب الاتحاد الديمقراطي.

وفيما تعتبر أنقرة أن هذا الحزب ووحداته القتالية هما امتداد سوري لحزب العمال الكردستاني في تركيا (بسي كا كا)، فإن تيارات وشخصيات سياسية سورية كردية تأخذ على الحزب في سوريا تبعيته للحزب الكردي الذي أسسه عبدالله أوجلان في تركيا، كما تبعيته لقيادة الحزب في جبال قنديل شمال العراق.

ويصرى عبدالباسط سيديا، وهو أكاديمي وسياسي سوري كردي يعيش حالياً في السويد، أن حزب العمال الكردستاني في تركيا ليس حزباً قومياً، بل حزب يدافع عن حقوق الأكراد في تركيا، بما ينزع عنه أي شرعية تمنحه حق رعاية أحزاب كردية غير تركية، بما في ذلك أكراد سوريا.

ويأخذ سيديا، الذي ترأس عام 2012 المجلس الوطني السوري المعارض، ويات ناطقا، من خلال هذا الموقع، باسم المعارضة السورية، على حزب الاتحاد الديمقراطي خياراته العابرة للحدود، كما تلك التي أبعدته عن الجسم السوري المعارض.

وتنقسم آراء الأكراد في سوريا داخل سياق تاريخي مرتبط بالحالة السورية العامة وبشكل المرتبطة بالخصوصية الكردية، ويصطدم الأكراد بايديولوجيا قومية عربية حكمت سوريا، منذ سيطرة حزب البعث على مقاليد الحكم، وفرضت على الأكراد شروطاً وقوانين لا تحترم الثقافة الكردية، وتسعى لتجاهل القومية الكردية المتجذرة في المنطقة، والتي تمتد، إضافة إلى سوريا، باتجاه العراق وإيران وتركيا.

ويشعر الأكراد في سوريا، كما كل أكراد المنطقة، أن المنظومة الولائية أهملت حقهم في إقامة دولة لهم، وأن تقسيمات اتفاقية سيكس بيكو في بداية القرن الماضي لم تلحظ لهم كياناً، وشنت حضورهم داخل 4 دول، وأن هذه الدول التي اختلفت وتناقضت وتقاتلت في ما بينها، اتفقت للمفارقة، على منع الأكراد من تحقيق أي إنجاز سياسي قد يؤدي يوماً ما إلى قيام دولة مستقلة لهم.

وباستثناء تمكّن الأكراد في العراق من إقامة إقليم لهم يضم ثلاث محافظات تم الاعتراف به في الدستور العراقي الذي صدر بعد الغزو الأميركي عام 2003، فإن هامش المرونة بالنسبة إلى إيران وتركيا وسوريا بقي محدوداً، ويكاد يكون محراماً منع الأكراد من تحقيق الحد المقبول من مطالبهم.

وحتى حين ينخرط حزب كردي في تركيا (حزب الشعوب الديمقراطي) في العملية السياسية، فإن المنظومة السياسية التركية تضيق به وتزجاً

وتتوقع السيناريوهات الأكثر تشاؤماً بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي من دون اتفاق، والتي تستند دائماً إلى رؤى وتصورات غير محددة، توقفاً لرحلات نقل الركاب، وطوابير هائلة عند نقاط الجمارك، ومواجهة الشرطة لعراقيل بسبب الفوضى البيروقراطية.

وبخلاف ذلك، فإن قواعد الاتحاد الأوروبي لن تكون بعد ذلك قابلة للتطبيق في بريطانيا، التي سوف تنسحب من ترتيبات مشتركة مثل قواعد الملاحة الجوية المشتركة أو الصفقات التجارية مع دولة ثالثة.

ويمكن أن يواجه المواطنون البريطانيون الذين يعيشون في الاتحاد الأوروبي ومواطنو الاتحاد في بريطانيا حالة من عدم اليقين بشأن أوضاعهم.

ويشعر الأكراد في سوريا، كما كل أكراد المنطقة، أن المنظومة الولائية أهملت حقهم في إقامة دولة لهم، وأن تقسيمات اتفاقية سيكس بيكو في بداية القرن الماضي لم تلحظ لهم كياناً، وشنت حضورهم داخل 4 دول، وأن هذه الدول التي اختلفت وتناقضت وتقاتلت في ما بينها، اتفقت للمفارقة، على منع الأكراد من تحقيق أي إنجاز سياسي قد يؤدي يوماً ما إلى قيام دولة مستقلة لهم.

وباستثناء تمكّن الأكراد في العراق من إقامة إقليم لهم يضم ثلاث محافظات تم الاعتراف به في الدستور العراقي الذي صدر بعد الغزو الأميركي عام 2003، فإن هامش المرونة بالنسبة إلى إيران وتركيا وسوريا بقي محدوداً، ويكاد يكون محراماً منع الأكراد من تحقيق الحد المقبول من مطالبهم.

وحتى حين ينخرط حزب كردي في تركيا (حزب الشعوب الديمقراطي) في العملية السياسية، فإن المنظومة السياسية التركية تضيق به وتزجاً

وتتوقع السيناريوهات الأكثر تشاؤماً بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي من دون اتفاق، والتي تستند دائماً إلى رؤى وتصورات غير محددة، توقفاً لرحلات نقل الركاب، وطوابير هائلة عند نقاط الجمارك، ومواجهة الشرطة لعراقيل بسبب الفوضى البيروقراطية.

وبخلاف ذلك، فإن قواعد الاتحاد الأوروبي لن تكون بعد ذلك قابلة للتطبيق في بريطانيا، التي سوف تنسحب من ترتيبات مشتركة مثل قواعد الملاحة الجوية المشتركة أو الصفقات التجارية مع دولة ثالثة.

ويمكن أن يواجه المواطنون البريطانيون الذين يعيشون في الاتحاد الأوروبي ومواطنو الاتحاد في بريطانيا حالة من عدم اليقين بشأن أوضاعهم.

هل يحسم البرلمان البريطاني المنقسم أزمة بريكست؟

فوضى سياسية إذا تم رفض اتفاق الانفصال الجديد



استفتاء ثان يعيد عقارب الساعة إلى الوراء

أخرى عقد استفتاء آخر لدراسة رأي البريطانيين الجديد المتعلق بخروج بلادهم من الاتحاد.

في هذا السيناريو، ستكون الانتخابات مهمة لأن الناخبين سيعينون حكومة مطالبة بالتفاوض على العلاقات الاقتصادية والسياسية المستقبلية مع الاتحاد الأوروبي.

أما إذا طلب التمديد، فسيتم تأجيل خروج بريطانيا دون صفقة لبطعة أشهر. ومن المرجح أن يمضج الاتحاد الأوروبي تمديداً يمكن من إجراء الانتخابات العامة على أمل أن يؤدي ذلك إلى تشكيل حكومة بريطانية جديدة أكثر استعداداً لعقد صفقة، أو حكومة تريد تنظيم استفتاء خروج آخر، أو حتى حكومة تقرر البقاء في الاتحاد الأوروبي.

المصادقة على بريكست

إذا نجح جونسون في إقناع البرلمان وحقق خروجاً منظماً بحلول 31 أكتوبر، فستجري انتخابات جديدة في أواخر سنة 2019 أو مطلع سنة 2020 في أي يسود الهدوء الاقتصادي والسياسي، حيث ستبقى المملكة المتحدة في السوق

الموحدة والاتحاد الجمركي خلال فترة انتقالية ستمتد إلى ديسمبر 2020، ولن يشهد المواطنون والشركات في المملكة المتحدة كارثة اقتصادية.

وتشكلت لدى المواطن البريطاني قناعة جاءت متأخرة بتدابير بريكست "المؤلمة"، التي ستستل مختلف جوانب الحياة اليومية، حيث سيخفف انسحاب البلاد من التكتل الأوروبي، وفقاً للاتفاق، من وطأة هذه التدابير، لكن خبراء اقتصاديون يؤكدون أن المملكة المتحدة تسير نحو الأسوأ مهما كان اتفاق الانفصال.

وتتوقع السيناريوهات الأكثر تشاؤماً بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي من دون اتفاق، والتي تستند دائماً إلى رؤى وتصورات غير محددة، توقفاً لرحلات نقل الركاب، وطوابير هائلة عند نقاط الجمارك، ومواجهة الشرطة لعراقيل بسبب الفوضى البيروقراطية.

وبخلاف ذلك، فإن قواعد الاتحاد الأوروبي لن تكون بعد ذلك قابلة للتطبيق في بريطانيا، التي سوف تنسحب من ترتيبات مشتركة مثل قواعد الملاحة الجوية المشتركة أو الصفقات التجارية مع دولة ثالثة.

ويمكن أن يواجه المواطنون البريطانيون الذين يعيشون في الاتحاد الأوروبي ومواطنو الاتحاد في بريطانيا حالة من عدم اليقين بشأن أوضاعهم.

وتتوقع السيناريوهات الأكثر تشاؤماً بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي من دون اتفاق، والتي تستند دائماً إلى رؤى وتصورات غير محددة، توقفاً لرحلات نقل الركاب، وطوابير هائلة عند نقاط الجمارك، ومواجهة الشرطة لعراقيل بسبب الفوضى البيروقراطية.

وبخلاف ذلك، فإن قواعد الاتحاد الأوروبي لن تكون بعد ذلك قابلة للتطبيق في بريطانيا، التي سوف تنسحب من ترتيبات مشتركة مثل قواعد الملاحة الجوية المشتركة أو الصفقات التجارية مع دولة ثالثة.

الاتحاد الأوروبي بتمديد المهلة، قد يطلب جونسون من مجلس العموم أن يستعد لإجراء انتخابات عامة لكسر العائق الذي يشكله البرلمان، كما يمكن أن يقرر جونسون الاستقالة لتجنب مطالبة الاتحاد الأوروبي بالتمديد، وهو ما رفضه في وقت سابق، لكن في حالة الاستجابة سيجبر هذا مجلس العموم على تعيين بديل.

وفي هذا السيناريو، من المحتمل أن يقود رئيس الوزراء المعين حكومة لفترة قصيرة لتحقيق هدفين أساسيين هما؛ مطالبة الاتحاد الأوروبي بتمديد المهلة المحددة، وتنظيم انتخابات عامة.

وإذا لم يرد جونسون أن يستقيل ورفض طلب مهلة تمديد استصدار الأزمة السياسية البريطانية، حيث يمكن للحكومة العليا البريطانية أن تجبر جونسون على مطالبة الاتحاد الأوروبي بتأخير الموعد، لكن سرعتها غير واضحة، كما يمكن أن تتحرك المعارضة

لحجب الثقة عن رئيس الوزراء. إذا سحبت الثقة، فسيكون أمام البرلمان 14 يوماً لتعيين بديل لجونسون. وإذا لم يتم العثور على بديل، فستتحول البلاد نحو الانتخابات العامة.

على الرغم من فشل المعارضة في تحديد مرشح لمنصب رئيس الوزراء تؤيده جميع أجزائها، يمكن أن يضع خصوم جونسون خلافاتهم جانباً في مثل هذا السيناريو، ويمكن أن يجتمعوا للاتفاق على رئيس وزراء جديد سيطلب التمديد من بروكسل.

في هذا السيناريو، سيبدأ الاستعداد للانتخابات العامة، حيث لن تجتمع المعارضة سوى لتجنب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون صفقة. كما يمكن لجونسون أن يدفع نحو التحرك لحجب الثقة عنه على أمل أن يخسر معارضوه حتى تنتقل البلاد إلى انتخابات يمكن أن يفوز بها.

لكن، قد تؤدي الانتخابات العامة إلى تشكيل حكومة تختلف أهدافها عن تلك التي يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تحقيقها، سيبني حزب المحافظين حملة على عود إخراج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بأي ثمن، إن سعى جونسون لاستعادة الناخبين الذين توجهوا إلى حزب بريكست الذي يتزعمه نايجل فاراج. كما يتوقع المحللون أن يبني جونسون حملته على برنامج شعبي يتهم الاتحاد الأوروبي والمعارضة بعرقلة إرادة الشعب وخيانة نتيجة استفتاء بقاء بريطانيا ضمن الاتحاد الأوروبي، الذي مثل نقطة انطلاق العملية بأكملها.

ومن المتوقع أن يجد حزب العمال صعوبة في تشكيل رسالة متماسكة، بان المملكة المتحدة ستغادر الاتحاد في 31 أكتوبر بصفقة أو دونها.

في هذا السيناريو، وبعد مطالبة

أمام البرلمان البريطاني المنقسم على نفسه بشأن بريكست، السبت، فرصة رابعة لحسم الملف والتصديق على اتفاق الانفصال لتمر لندن إلى مرحلة جديدة من المفاوضات، قد تطول أكثر من سابقتها، تتعلق بمستقبل العلاقات التجارية مع أوروبا، وهي مرحلة تبدو أكثر تعقيداً.

تخضع بموجبه السلع التي تصل وتبقى في أيرلندا الشمالية من بلدان خارج الاتحاد الأوروبي، مثل الولايات المتحدة، لقوانين الجمارك البريطانية، فيما التي تدخل الاتحاد الأوروبي عبر أيرلندا فإنها تخضع لنظام الاتحاد الأوروبي.

وستواصل أيرلندا الشمالية تطبيق قواعد الاتحاد الأوروبي في عدد محدود من المعايير، من أجل أن تعبر المواد الغذائية والحيوانات والسلع الصناعية المسموح بها، بسهولة أكبر من وإلى أيرلندا.

وتسند إلى السلطات البريطانية مهمة عمليات التدقيق، لكن بحق للاتحاد الأوروبي أن يتواجد مسؤولوه أيضاً لضمان تطبيق قواعد الاتحاد الأوروبي. وتبدو حظوظ رئيس الوزراء المغفور في تمرير الاتفاق صعبة، على الرغم من تلميح حزب العمال إلى إمكانية دعم الاتفاق في البرلمان، كصفقة للحظات الأخيرة، مقابل إجراء استفتاء ثان بشأن الانسحاب، وهو ما لا يقبل به الأخير، إذ يؤدي إجراءات انتخابات تشريعية مبكرة.

و نجح جونسون في حين فشل سلفه تيريزا ماي، بعد تمكنه من انتزاع تنازلات من بروكسل بشأن الاتفاق الجديد، قبل الكثير عن أسبابها، بما في ذلك ابتزاز جونسون للاتحاد الأوروبي وتهديده بتخريب ميزانيته للخمسة أعوام القادمة ما لم يدخل تعديلات طلبها على نص الاتفاق.

ويكافح زعماء الاتحاد الأوروبي من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن موازنة طويلة الأجل للتكتل، وسط حالة من عدم التوافق بشأن كيفية مواجهة العجز في التمويل المرتبط بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

ماذا لو رفض الاتفاق الجديد؟

يمكن لرئيس الوزراء طلب تمديد بريكست من الاتحاد الأوروبي وفقاً للقانون الذي وضعه البرلمان البريطاني، وهو أمر من المرجح أن تقبله بروكسل نظراً إلى رغبتها في تجنب الاضطرابات الاقتصادية المرتبطة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. لكن هذا سيأتي بثمان سياسي كبير لرئيس وزراء وعد بان المملكة المتحدة ستغادر الاتحاد في 31 أكتوبر بصفقة أو دونها.

في هذا السيناريو، وبعد مطالبة



حلمى همامي صحافية تونسية

بغض النظر عن مصادقة البرلمان على الاتفاق أو رفضه مجدداً فإن بريطانيا تسير نحو الأسوأ، مهما كان سيناريو الانفصال الذي ستكون تداعياته مؤلمة أكثر في حال الطلاق دون اتفاق.

ويتقدمه لاتفاق الانفصال الجديد على أنه "انتصار عظيم"، يطمح رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون إلى تحقيق اختراق داخل مجلس العموم (البرلمان) لتوفير أغلبية برلمانية منشودة في ظل فقدانه لها، بعد إعلان شريكه في الحكم الحزب الوحدوي الأيرلندي الشمالي رفضه لنص الاتفاق المعدل. ولم يعد لديه سوى 288 نائباً في وقت يحتاج فيه إلى 320 صوتاً لتمرير الاتفاق.

بغض النظر عن مصادقة البرلمان على الاتفاق أو رفضه مجدداً فإن بريطانيا تسير نحو الأسوأ أياً كان اتفاق الانفصال

ورغم صغر حجمه، غير أن موافقة هذا الحزب، الممثل بـ10 نواب، مهمة من جهة، لأن جونسون لا يملك الأغلبية، ومن جهة ثانية لأن مجموعة المؤيدين المتشددين لبريكست داخل حزب المحافظين، وهم نحو خمسين نائباً، اشتروا موافقة هذا الحزب على التصويت لصالح الاتفاق.

ويحتاج جونسون في هذه الحالة إلى دعم نواب من أحزاب المعارضة وعلى رأسهم حزب العمال، أو دعم النواب المحافظين الذين طردهم من الحزب عقب رفضهم المصادقة على الاتفاق القديم.

وكانت الترتيبات الخاصة بمقاطعة أيرلندا الشمالية المعضلة الأكبر في الاتفاق الجديد، وجوهراً ما تغير عن اتفاق الانفصال العام الماضي، والذي رفضه النواب البريطانيون.

ويصن الاتفاق الجديد على أن تبقى أيرلندا الشمالية ضمن المنطقة الجمركية البريطانية، لكن من الناحية العملية سيكون هناك نوع من الحدود الجمركية بين المقاطعة البريطانية والجزء الرئيسي. وهذا يعود إلى تطبيق نظام مزدوج